الألقاب السياسية وأهميتها في تشكيل واردات الخلافة العباسية في القرن الرابع الهجري

المدرس
زهراء محسن حسن محسن
جامعة الكوفة ـ كلية التربية

الألقاب السياسية وأهميتها في تشكيل واردات الخلافة العباسية في القرن الرابع الهجري

المدرس
زهراء محسن حسن محسن
جامعة الكوفة ـ كلية التربية

المقدمة:

لعل كثيراً ما كانت الألقاب الشخصية تطلق على سبيل الإذلال والاهانة، كأن تكون به عاهة جسدية أو عيب اسري كابن فلان، وهذا ما كان شائعاً عند العرب في العصر الجاهلي، أما ألقاب التشريف والتفخيم فكانت مقتصرة على الحكام والشخصيات المهمة في القبيلة أو الدولة، لهذا لما جاء الإسلام حاول تصحيح وتقويم بعض المفاهيم المتعلقة بمفهوم الألقاب، فنزول آية الحجرات (الآية ١١) ﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ﴾ دليل على ما هو سائد في المجتمع السابق لظهور الإسلام، وفيها نهي صريح وواضح عن النّبز بمعنى الألقاب التي فيها عيب أي الألقاب التي تطلق بدافع الذم والإساءة لصاحبها، وما شاع من ألقاب تبعث الفخر والهيبة، وما تحمله من معنى السيادة والقيادة دليل على إن الإسلام قد أباحا لتلقب بالألقاب لكن شرط أن تكون ألقاب حسنة، واهم الألقاب التي ظهرت في عصر الرسالة المحمدية هما لقبا الوزير والخليفة وهما لقبان أطلقهما رسول الله ﷺ على الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، ثم صارت الألقاب الشخصية في العصر العباسي الأول جزءاً من مراسيم الخلافة، فانعم الحكام الألقاب على عمالهم وموظفيهم من وزراء وقادة الجيش كمكافأة لهم، لكن الألقاب السياسية في القرن الرابع الهجري وهو موضوع البحث صارت خاضعة لمبدأ العرض والطلب أي لمن لديه القدرة على دفع مبلغ من المال لقاء توليه منصب هام في الدولة، مما انعكس سلباً على منصبي الوزارة والقضاء معاً، وبالتالي أصبح بيع الألقاب يشكل جزء هام من خزينة الدولة والتي باتت تعاني من عجزٍ مالي واضح، ولعل من هنا جاءت أهمية دراسة هذا الموضوع لمعرفة ما إذا كان بيع الألقاب له جذور تاريخية واضحة

قبل القرن الرابع الهجري، ومعرفة أسباب بروز ظاهرة بيع الألقاب والذي شكل جزء من خزينة الدولة في القرن الرابع الهجري.

ومن هنا تركزت الدراسة حول مقدمة، وثلاث مباحث أساسية وخاتمة بأهم النتائج التي توصل إليها الباحث تليها الهوامش وقائمة بأهم المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها الدراسة، أما المبحث الأول فقد جاء بعنوان (اللقب لغة واصطلاحاً، والفرق بين اللقب والاسم والكنى)، والمبحث الثاني الموسوم بـ(التطور التاريخي لكلمة اللقب، وموقف الإسلام من الألقاب)، والمبحث الثالث المعنون (العجز المالي أسبابه وآثاره على الجانبي السياسي والاقتصادي معاً للدولة في القرن الرابع الهجري). أما المبحث الرابع فكان بعنوان (الألقاب السياسية وأهميتها في تشكيل واردات الخلافة العباسية في القرن الرابع الهجري).

المبحث الأول

اللقب لغة واصطلاحاً، الفرق بين اللقب والاسم والكنى

اللقب من الناحية اللغوية بمعنى النّبز، اسم غير مسمى به، والجمع ألقاب، وقد لقبه بكذا فتلقب به[١]، واللقب ما غلب على المسمى من اسم علم بعد اسمه الأول فقولنا (زيد) ليس بلقب لأنه أصل فلا لقب إلا علم وقد يكون علم ليس بلقب، وقال النحويون: الاسم الأول هو الاسم المستحق بالصورة مثل رجل، وحائط، وزيد هو اسم ثان، واللقب ما غلب على المسمى من اسم ثالث، وأما النّبز: هو اللقب ما غلب وهو اللقب الثابت قيل: والمنابزة الإشاعة باللقب يقال لبني فلان نبز يعرفون به إذا كان لهم لقب ذائع شائع[٢].

واللقب ضربان: ضرب على سبيل التشريف كألقاب السلاطين، وضرب على سبيل النّبز وإياه قصده بقوله: ﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ﴾[٣][٤].

أما الاسم: ما دل على معنى مفرد شخصاً كان أو غير شخص وقيل: هي كلمة تدل على معنى دلالة الإشارة، واشتقاقه من السمو وذلك انه كالعلم ينصب ليدل على صاحبه، والتسمية تعليق الاسم بالمعنى على جهة الابتداء[٥]، وكان الاسم دون اسمه فانه يظهر به عيب فاحش أو مرض فادح وان دعي باسم أحسن من اسمه سواء كان ظاهراً أو مشتقاً من معنى حسن فانه يدل على انه ينال عزا وشرفا ورفعة على حسب قافية الاسم، وإذا كان الاسم منسوبا إلى الله تعالى بالعبودية كعبد الله وما أشبهه فانه من عناية الله ونصره، وان

كان على مسمى تقدم كمحمد ويونس وما أشبهه ذلك فيؤول على وجهين فان كان من أهل الدين والصلاح فبشارة وخير، وأن كان من أهل الفساد والمعصية فيدل على وعيد واستهزاء وان نودي ببعض أسماء الإسقاط من البدو والجهلة كجربوع، وحميد، وفهيد وما أشبه ذلك فإنه يدل على الجهل وكثرة الفساد وان نودي بما يسمى به اليهود والنصارى كعريان وحنه وشميلة وما أشبه ذلك فيخاف عليه من سوء الحياة والممات[٦].

أما الكنية: ما صور بأب أو أم، كأبي محمد، وأبي علي، وكأم محمد، وأم علي مثلاً، واللقب: ما اشعر بمدح أو ذم أي يحتمل الأمرين مثل زين العابدين، وانف الناقة، أما الشهرة ما اشتهر به الإنسان لكثرة إطلاقه عليه اسماً كان أو كنية أو لقباً[٧]، والكناية: أن تتكلم بشيء وتريد غيره، وكنى عن الأمر بغيره يكنى كناية: يعني إذا تكلم بغيره مما يستدل عليه، وكني الكنية على ثلاثة أوجه: احدهما أن يكنى عن الشيء الذي ذكره، والثاني أن يكنى الرجل باسم توفيراً وتعظيماً ، والثالث أن تقوم الكنية مقام الاسم فيعرف صاحبها بهما كما يعرف باسمه كأبي لهب اسمه عبد العزى عرف بكنيته فسماه الله بها[٨]، في قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾[٩]، وقيل: ولم تكن أكنى لأحد من الأمم إلا للعرب وهي مفاخرهم، وقال بعضهم:

أكنيته حين أناديه لأكرمه ... ولا ألقبه والسّوءة اللقّب[١٠]

المبحث الثاني

التطور التاريخي لكلمة اللقب، وموقف الإسلام من الألقاب

لقد أولع العرب منذ القدم بالألقاب فتغنوا بها، وتنابزوا ببعض منها، وتفاخروا ببعضها الآخر، وكانوا يقولون: "الألقاب تنزل من السماء ويعتقدون إنها تدل على أصحابها "، بل تعدوا الرجال إلى الخيول فوضعوا لها الألقاب وأبدعوا الأسماء، وضعوا الشيء نفسه للسيوف والرماح وغيرها من عدة الحرب، ومن ألقاب العصر الجاهلي (الابرش) الشاعر الجاهلي، واسمه جذيمة بن مالك بن فهم الازدي، ولقب بذلك لبرص كان فيه، عليه فهناك ألقاب أو طائفة منها لقب أصحابها بسبب عاهة جسدية أو عيب جسمي كالأعشى والاحوص والأبرص[١١] وهناك ألقاب تعكس أعمال الخير لأصحابها منها هاشم ابن عبد مناف واسمه عبد الأعلى أو عمرو، ثم لقب بـ(هاشم) لأنه كان يهشم الخبز

ويكسره ويجعله ثريداً للفقراء، ذلك انه وقع في مكة قحط عظيم وكان لهاشم دقيق كثير فخبزه وذبح في كل صباحٍ ومساءٍ إبلا وطبخه واطعم المحتاجين في كل يومٍ خبز ولحم وثريد فاشتهر بلقب هاشم[١٢]، ومن الألقاب الأخرى في العصر الجاهلي (أبو رغال)[١٣].

ولما كانت الألقاب تدل على عيب جسدي عرف بها صاحبه، وإنها تطلق عليه بغرض الاهانة والإذلال نهى الإسلام على أطلاقها، قال تعالى في سورة الحجرات: ﴿وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ﴾[١٤]، وقد نزلت هذه الآية في بني سلمة، حدثنا أبو جبيرة بن الضحاك الأنصاري عن عمومة له، قدم النبي محمد ﷺ وليس لأحد منا إلا وله لقب أو لقبان قال: فكان إذا دعا رجلاً بلقب قلنا: يا رسول الله إن هذا يكره هذا، قال: فنزلت هذه الآية"[١٥].

والمراد بهذه الألقاب أربعة أقوال: احدهما تعيير التائب بسيئات قد كان عملها، والثاني: تسميته بعد إسلامه بدينه قبل الإسلام كقوله لليهودي إذا اسلم يا يهودي وهذا مروي عن ابن عباس، والثالث: قول الرجل للرجل يا كافر، يا منافق، والرابع: انه تسميته بالإعمال السيئة كقوله: يا سارق، يا فاسق، وهنا نجد أهل العلم قد اكرهوا أطلاق هذه الألقاب، أي ما يكرهه المنادى به، أو يعد ذماً. أما الألقاب التي تكسب حمداً وتكون صدقاً فلا تكره[١٦]. وبهذا فإن الإسلام قد أباح التلقب بالألقاب الحسنة، في حين نهى عن الألقاب السيئة فقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ﴾ واللمز: التنبيه على المعايب، وتعليق اللمز بقوله: (أنفسكم) للإشارة إلى إنهم مجتمع واحد بعضهم من بعض، فلمز الواحد منهم غيره ففي قوله: (أنفسكم) إشارة إلى حكمة النهي، وقوله: ﴿...بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ﴾، الذكر كما يقال: شاع اسم فلان بالسخاء والجود، وعلى هذا المعنى: بئس الذكر ذكر الناس - بعد إيمانهم - بالفسوق فان الحرب بالمؤمن بما هو مؤمن أن يذكر بالخير ولا يطعن فيه بما يسوؤن نحو يا من كان أبو كذا، ويامن أمه كانت كذا، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ أي ومن لم يتب عن هذه المعاصي التي يقترفها، بعد ورود النهي فلم يندم عليها، ولم يرجع إلى الله سبحانه وتعالى بتركها فأولئك ظالمون حقاً[١٧].

وهنا يتضح لنا إن القرآن الكريم حينما نهى عن التنابز بالألقاب لم يحرم أطلاقها أو التنادي بها، إنما الذي حرمه هو التنابز بها على قصد الذم أو التعيير، وان يدعوا بما لا يحب.

ونجد إن هناك من تكنى بكنى أو كنية خشية أن يلحقه لقب السوء، حدثنا أبو محمد النمري قال: عن بقّية عن عبد الملك بن النعمان: أن رجلاً حدثه إن عمر بن الخطاب قال: "عجّلوا بكنى أولادكم لا تسرع إليهم ألقاب السوء"، وعن منصور بن مزاحم، قال أبو معمر سعيد بن خثيم عن أخيه معمر بن خثيم قال: قال لي أبو جعفر: "بم تكنى؟ قال: ما اكتنيت ومالي من ولد. قال: وما يمنعك من ذلك، إنا لكنى أولادنا في الصغر مخافة أن يلحق به، إلا أكنيك؟ قلت: بلى. أنت أبو محمد"(١٨).

لقد أوصى الرسول ﷺ بان يخاطب كل مسلم أخاه المسلم بأحب الألقاب إليه، كما انه ﷺ قد أطلق على بعض الصحابة ألقاباً اختارها لهم، منها انه لقب الإمام علي عليه السلام بألقاب كثيرة منها (سيد العرب، وسيد المسلمين، وسيد الدنيا والآخرة) حيث تكتسب هذه الألقاب إيحاءات خاصة بالحفاظ ما لـ (السيادة) من معنى، ولقبه بألقاب أخر تبعث على الفخر وصفه له بـ(حجة الله) وصاحب السر، والوزير، والوصي، والخليفة (١٩)، كما لقب النبي محمد ﷺ بعض الصحابة بألقاب تشريفية لها نعوت وصفات خفية منها حمزة بن عبد المطلب لقبه بـ(أسد الله)، و(ذو اليدين) لقب أطلقه على عمرو بن عبد عمرو بن نخلة، و(ذو السيفين) أبو الهيثم مالك بن التيهان الأنصاري، حيث كان يحضر الحرب بسيفين، ولقب ممن استشهد معه في الحروب خزيمة بن ثابت الانصاري بـ(ذي الشهادتين)، وجعفر بن أبي طالب بـ(الطيار)(٢٠)، ولقب عبد الله بن عباس(٢١) بـ(ترجمان القران) وذلك لبراعته في التفسير، ولقب أيضاً بـ(حبر الأمة) لغزارة علمه(٢٢)، ولقب حسان بن ثابت بـ(شاعر النبي) وهو من الأنصار وأول من نظم الشعر الديني في الإسلام، ويعد شعره من مصادر دراسة تاريخ تلك الحقبة من حياة الإسلام(٢٣)، ويُعد هذا اللقب من الألقاب الوظيفية.

ومن الألقاب الفخرية التي ظهرت عقب وفاة النبي محمد ﷺ لقب الخليفة، وقيل إن أول من حمل هذا اللقب أبو بكر الصديق سنة (١١-١٣هـ/٦٣٢-٦٣٤م) لأنه خلف الرسول بعد وفاته (٢٤)، علماً إن أول من تلقب بهذا اللقب هو الإمام علي عليه السلام وذلك من قبل النبي ﷺ نفسه وفي حياته، وذلك يوم غدير خم حيث قال النبي ﷺ: "من كنت أولى به من نفسه فعلي أولى به من نفسه"، وقول الرسول ﷺ: "أنت مني بمنزلة هارون من موسى غير النبوة"، وقوله: "إني تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وعترتي"(٢٥)، والخلافة تكون من الله ورسوله استناداً إلى قوله تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَارُونَ

اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي﴾[٢٦]، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾[٢٧] وأولي الأمر هو الإمام علي عليه السلام لا غيره. وان المعنى الاصطلاحي لكلمة الخليفة: الذي يستخلف ممن قبله، واخلف فلان خلف صدقٍ في قومه أي ترك فيهم عقباً[٢٨].

علماً إن لكل دولة ألقاب خاصة يحملها حكامها، واختلفت هذه الألقاب بين الدول والشعوب حسب عادات وأعراف تلك الشعوب المحكومة وبيئتها، ومن هذه الألقاب النجاشي وهو لقب ملك الحبشة، كما كسرى وقيصر وخاقان وفرعون ألقاب لملوك الفرس والروم والترك ومصر[٢٩]، إلا انه لم نجد هناك ألقاب أو نعوت تلقب بها بني أميه وفي ذلك قال الصابي: "ولم يتلقب احد من بني أميه حتى انقضت أيامهم وعاد الحق إلى أربابه وظهرت الدولة العباسية"[٣٠]، وفي العصر العباسي صارت الألقاب الشخصية من مراسيم الخلافة مثل السفاح والمنصور والرشيد[٣١]، فانعم الحكام الألقاب الفخرية على عمالهم وموظفيهم من وزراء وقادة جيش، فأول وزير رسمي في الإسلام هو أبو سلمه الخلال ومنح لقب (وزير آل محمد)[٣٢]، ولقب هارون الرشيد (١٧٠-١٩٢هـ) وزرائه من البرامكة بألقاب مثل (ذو الرياستين) نسبة إلى رئاسة السيف (قائد الجيش) والقلم والدواوين[٣٣].

وقد ظهرت دلالة الألقاب بشكل واضح عندما نسبت الألقاب إلى الله سبحانه وتعالى، مثلما حدث في العصر العباسي الثاني، فلقب الخلفاء أنفسهم بألقاب مثل المتوكل على الله، والمستعين بالله، والمقتدر بالله[٣٤].

يتضح لنا مما تقدم مدى الفشل السياسي الذي وصل إليه خلفاء العصر العباسي الثاني، حيث خضعت الخلافة العباسية إلى الاحتلال البويهي وهذا واضح من ألقابهم والتي تعكس ضعفهم السياسي والعسكري معاً.

"وبظهور بني بويه من الديلم واستبدادهم بالسلطان، ازداد النفوذ الفارسي الذي كان قد اخذ في الظهور منذ قدوم العباسيين من الشرق واستيلاءهم على الخلافة، وربما كان من مظاهر ازدياد النفوذ الفارسي في هذا العصر العناية بالألقاب وتنظيمها وظهور ألقاب جديدة، وتميزت في هذا العصر ألقاب التشريف المضافة إلى الدولة، والى الملة، والى الدين، وكثرة الألقاب في العصر العباسي دليل على الاقتباس من حضارة الفرس وتقاليدهم"[٣٥].

المبحث الثالث

العجز المالي أسبابه وآثاره على الجانبي السياسي والاقتصادي للدولة العباسية في القرن الرابع الهجري

لعل أهم ما يميز الفترة التي نحن بصدد دراستها بروز ظاهرة العجز المالي والتي باتت تهدد الخلافة العباسية في القرن الرابع الهجري، حيث تأثيراتها السلبية على مؤسسة الخلافة بما فيها من وظائف سياسية حساسة لاسيما الوزارة ومنصب القضاء، وظاهرة العجز المالي له أسباب منها ما يتعلق بسياسة الخلفاء أنفسهم وضعفهم وعدم قدرتهم على مواجهة الأزمة، وهذا واضح من الألقاب التي تلقبوا بها مثل المقتدر بالله، والراضي بالله، وقبل كل شيء لابد من إعطاء تعريف لمصطلح العجز المالي ويقصد به عجز مالية الدولة عن القدرة على سداد النفقات المترتبة عليها وهو أهم المشاكل التي تواجهها الدول، وهو عجز يكون في الأعمال أغلب ناشئ عن الاختلاف بين الموارد للدولة ومصروفاتها. وعجز المال من معانيه الخراب الذي يصيب الأرض أو الدور بسبب التعدي أو الإهمال، فلا يتحصل منها ما تعمر به المنشآت التي تتحصل نفقاتها منها[٣٦].

لقد تولى في هذه الفترة خلفاء وصفوا بالضعف، مما فسح المجال لقادة الجند والنساء للتدخل في شؤون الخلافة، فالمقتدر بالله (٢٩٥-٣٢٠هـ/٩٠٧-٩٣٢م) تولى الحكم وهو لم يتجاوز سن الحادي عشر من عمره، بناءً على نصيحة أبي الحسن علي بن محمد بن الفرات إلى الوزير العباس بن الحسن قائلاً له: " عليك بجعفر بن المعتضد. فقال: ويحك جعفر صبي. قلت: إلا انه ابن المعتضد ولم تجيء برجل يأمر وينهي، ويعرف مالنا وبمن يباشر التدبير بنفسه، ويرى انه مستقل، ولم لا تسلم هذا الأمر إلى من يدعك تدبره أنت"[٣٧].

عرف عن الخليفة المقتدر بأنه كان منشغلاً بإشباع رغباته وملذاته، وإنفاق الأموال على مجالس الإنس وشرب الخمر تاركاً تدبير شؤون الدولة إلى وزيره ابن الفرات، قال ابن مسكويه: "وفوضَ الأمور إلى أبي الحسن بن الفرات،...، وتفرد المقتدر على لذاته متوفرا، واحتشم الرجال واطرح الجلساء والمغنيين، وعاشر النساء، فغلب على الدولة الحرم والخدم، فما زال أبو الحسن ينفق الأموال من بيت مال الخاصة ويبذر تبذيرا مفرطا إلى أن أتلفها"[٣٨]، وكذلك لبقية الخلفاء الذين جاؤا بعده، فالخليفة الراضي بالله عرف بإسرافه

وتبذيره[٣٩]، وقد تحكمت النساء في أمر الدولة، فأم المقتدر وهي أم ولد روسية، كانت هي المتنفذة تولي وتعزل: "وكان الخليفة في هذا الأوان المقتدر العباسي، وكان ضعيف القلب واهي العزم، فقامت والدته بتدبير أمره، وجلست للنظر في أمور الناس، وكان يحضر مقامها القضاة والكتاب، فتضع خطّها على الكتب، وطمع في دولة بني العباسي كثير من الملوك، حتى أن ملك الروم طلب الخراج من بلادهم"[٤٠]. فلما تمت مصادرة الوزير ابن الفرات سنة ٢٩٩هـ، قامت أم موسى بتعيين أبو الحسن بن أبي البغل الوزارة بعد أن بذل لها مالاً جليلاً[٤١]، ويصف لنا المؤرخ ابن الأثير خزينة المقتدر بأنها خاوية قائلاً: "وكان جملة ما أخرجه من الأموال تبذيراً وتضييعاً في غير وجه نيفاً وسبعين ألف الف دينار سوى ما أنفقه في الوجوه الواجبة"[٤٢]، علماً إن المبالغ العظمى هي التي كانت تنفق على بلاط الخليفة وجنده[٤٣]، فكان من نتائج ذلك عدم قدرة الخليفة على سد نفقات الحرب قال المؤرخ القرطبي: "لما أراد المقتدر الخروج لمحاربة مؤنس قال لامه: قد ترين ما وقعت فيه، وليس معي دينار ولا درهم ولا بد من مال يكون معي فأعينيني بما معك. فقال له: قد أخذت مني يوم سار القرمطي إلى بغداد ثلاثة آلاف ألف دينار، وما بقيت لي بعدها ذخيرة، إلا ما ترى وأحضرته خمسين ألف دينار. فقال المقتدر: وأي شيء تغني عني هذه الدنانير وأي مقام تقوم لي في عظيم ما استقبله"[٤٤].

وبلغ الانفلات السياسي أشده في خلافة المقتدر المعروف بالضعف، حتى ولي وعزل مرتين خلال مدة خلافته، الأولى سنة (٢٩٦هـ/٩٠٨م) من قبل القادة والقضاة، ونصبوا مكانه عبد الله المعتز، فتولى الخلافة يوما واحداً ثم قتل وأعيد المقتدر للخلافة، أما المرة الثانية فكانت سنة ٣١٧هـ/٩٢٩م ونصب مكانه هذه المرة محمد بن المعتضد وسموه بالقاهر من قبل القادة والجند الذين استنكروا استيلاء النساء والخدم على الأموال فضلاً عن خروج مؤنس الخادم عليه، إلا انه سرعان ما عاد المقتدر من جديد للخلافة[٤٥].

وما ناله المقتدر من الخلع للخلافة مرتين لم يره خليفة من قبل ما عدا محمد الأمين قال الصولي في ذلك: "...، إلا محمد الأمين فانه نحي عن الخلافة، وحبس في خضراء المدينة مرتين، وأسمى لمكانه جماعة، ثم أعوز المال من فعل هذا فهرب، ورد الأمير إلى أمره وقد قارب التلف. إلا إن المقتدر بالله أعظم، لأنهم اجلسوا خليفة وأسموه، وطالبوا المقتدر بالله بالخلع"[٤٦]، لتكون نهاية المقتدر بالله على يد مؤنس الخادم، قال ابن مسكويه: "فكان ما

فعله مؤنس من ضربه وجه المقتدر بالسيف وقتله إياه ودخوله بغداد على تلك السبيل سبباً لجرأة الأعداء وطمعهم فيما لم تكن أنفسهم تحدثهم به من الغلبة على الحضرة، وانخرقت الهيبة وضعف أمر الخلافة مذ ذلك وتفاقم"(٤٧).

عليه فإن كثرة الإنفاق من قبل الخلفاء العباسيين، كان سبباً في العجز المالي ولأجل تغطية هذا العجز وتوفير الأموال ظهر لدينا ما يسمى بـ(نظام المصادرات) ويقصد به هو الاستيلاء على الأموال المنقولة وغير المنقولة بأمر من الحاكم، وهو ما يعرف في عصرنا بـ(التأميم) بعضها لأغراض اقتصادية -التأميم- وبعضها بسبب مخالفة من صودرت أموالهم للدولة، وقد جرى أكثر الخلفاء الأمويين والعباسيين على تطبيق هذا النظام(٤٨)، فإذا كان من المتعذر تغطية العجز عن طريق القروض، فقد جرت العادة بان تجمع المبالغ المطلوبة على شكل غرامات مالية تغرض على المترين وهم في الأعم الأغلب من الموظفين الذين كانوا بدورهم يبتزون أموال الشعب، دون حساب وهو ما عرف بمصطلح المصادرة(٤٩).

والتأميم - المصادرة - من أمم الشيء إذا قصده. تحويل المرافق التي تعلق بها نفع عام المملوكة ملكية فردية إلى ملكية عامة Nationalization، التأمين: من أمن، إذا وثق من دفع الخطر، والتأمين: عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له، أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه(٥٠).

علماً إن أول مصادرة حدثت في التاريخ هي مصادرة فدك التي هي حق من حقوق سيدتنا فاطمة عليها السلام، كما تبين ذلك من حديث عمر بن الخطاب مع الخليفة أبي بكر الصديق يمنعه فيه عن تسليم فدك إلى فاطمة عليها السلام، ويعلل ذلك بان الدولة كانت بحاجة إلى المال لإنفاقه في توطيد الحكم، وتأديب العصاة والقضاء على الحركات الانفصالية التي يقوم بها المرتدين، ويظهر من هذا الرأي إن للخليفة الحق في مصادرة أموال الناس(٥١).

إلا إن نظام المصادرات قد شهد اتساعاً كبيراً في العصر العباسي، فلم يقتصر الأمر على مصادرة الوزراء بل شمل الخلفاء أيضاً، فالخليفة المقتدر والذي عرف بكثرة مصادرته لوزرائه، قام بعزل وزيره علي بن عيسى سنة ٢٩٦هـ وعين ابن الفرات محله، ليقوم الأخير بمناظرة الوزير السابق ومصادرة أمواله قال ابن مسكويه: "وسلم علي بن عيسى ومحمد بن عبدون إلى أبي الحسن بن الفرات وناظرهما بمراسلة وصادرهما،...، ونفي علي بن عيسى

إلى واسط بعد أن افتداه من ماله بخمسة ألاف دينار دفعها "، ليتعرض الوزير ابن الفرات إلى مصادرة أمواله سنة ٢٩٩هـ وما رافق ذلك من إشاعة الفتن ببغداد: " وقبض على الوزير ابن الفرات، ووكل بداره وهتك حرمه أقبح هتك ونهبت داره ودور كتابه، وافتتنت بغداد ونهب الناس"(٥٢).

وكثيراً ما كانت أموال المصادرات تذهب إلى خزينة الوزراء الخاصة، فجنوا بذلك ثروة طائلة، فقيل إن علي بن محمد بن الفرات والذي وزر للمقتدر مراراً قد ملك أموال كثيرة تزيد على عشرة آلاف ألف دينار، وبلغت غلته الف الف دينار، وأودع أمواله وجوه الناس، فلم يبق ببغداد قاضٍ ولا عدل ولا تاجر مستوراً، إلا ولابن الفرات عنده وديعة(٥٣).

وربما تعود ظاهرة العجز المالي الذي رافق الدولة إلى انشغال الوزراء في إشباع أهواءهم ورغباتهم، مع ما يقابله من إهمالهم لمهامهم وهذا ما كان يقوم به الخاقاني وزير المقتدر بالله لسنة ٢٩٩هـ، قال ابن مسكويه: "كان أبو علي الخاقاني متشاغلاً بخدمة السلطان ومراعاة أعدائه، لا يقرا الكتب الواردة عليه واعتمد على ابنه أبي القاسم عبد الله وقلّده مع العرض على الخليفة على الأعمال والتنفيذ للأمور، وكان ابنه متشاغلاً بالشراب، إنما يراعي أمر القادة والجيوش والولايات للعمال ويدع ما سوى ذلك"(٥٤).

وما ينطبق على الخليفة المقتدر بالله ينطبق على الراضي بالله (٣٢٢-٣٢٩هـ) في كثرة تعيين وعزل الوزراء، وعجزهم عن معالجة الأزمة المالية، فكان أول وزرائه أبي علي بن مقلة سنة ٣٢٢هـ وفي عهده تمكن محمد بن الرائق من السيطرة على واسط والبصرة، أما في خلافة المتقي فالأمر لا يختلف كثيراً عن خلافة الراضي بالله، حيث كثرة الوزراء الذين تولوا الوزارة وخلال سنة واحدة، فلم تتجاوز وزارة احدهم عدة أيام(٥٥).

لم يقتصر نظام المصادرات على الوزراء إنما شمل أيضاً الخلفاء مع ما صاحبه من إذلال واهانة، مما يعطي مؤشر إلى انعدام هيبة الخلافة في هذه الفترة، فقد تمت مصادرة الخليفة المقتدر بالله قال ابن مسكويه: "وبعد مقتل المقتدر وتنصيب القاهر بالخلافة صودرت أموال المقتدر، وأموال أولاده ووالدته، وناظرها القاهر فتارة يرفق بها وتارة أخرى يهددها، فحلفت له على انه لا مال لها ولا جوهر، إلا صناديق فيها صياغات وثياب وفرش وطيب قائلةً له: لو كان عندي مال لما سلمت ولدي للقتل"(٥٦).

كما صودر الخليفة القاهر أيضاً وسملت عينيه من قبل الراضي بالله"...، وأمر

بإحضار أبي علي بن مقلة فولاه الوزارة، وجعل علي بن عيسى ناظراً معه، وأطلق كل من كان في حبس القاهر، واستدعى علي بن عيسى طبيب القاهر فصادره بمائتي ألف دينار، وتسلم منه الوديعة التي كان القاهر أودعه إياها، وكان جملة مستكثرة من الذهب والفضة والجواهر النفيسة"[٥٧]، وصودر التجار أيضا ومنهم التاجر الحسين بن عبد الله المعروف بـ(ابن الجصاص) والذي كان من أعيان التجار، وذو ثروة واسعة فصادره المقتدر على ستة عشر الف الف دينار وورقاً وقماشاً وخيلاً[٥٨]، وقد بلغت المصادرة من القسوة لدرجة إن الخليفة العباسي اضطر إلى بيع ثيابه وأثاث داره، وذلك لما طالبه عز الدولة بختيار البويهي بمبلغ من المال ينفقه على الغزو، إلا إن المطيع رفض ذلك قائلاً له: "إن الغزاة والنفقة عليها وغيرها من مصالح المسلمين تلزمني إذا كانت الدنيا في يدي وتجبى الأموال، وأما إذا كانت حالي هذه فلا يلزمني شيء من ذلك وإنما يلزم من البلاد في يده وليس لي إلا الخطبة، فان شئتم أن أعتزل ففعلت"، وبعد تهديد اضطر المطيع لله أن يدفع أربعمائة ألف درهم، واحتاج إلى بيع ثيابه وأنقاض داره، وشاع الخبر بين الناس إن الخليفة صودر وكان ذلك سنة ٣٦١هـ[٥٩].

كان من نتائج نظام المصادرات أن هرب عدد كبير من التجار خارج البلاد، مما انعكس سلباً على الدولة، حيث حرمت من المعونات المالية التي يقدمها هؤلاء التجار في أوقات الأزمات قال الراضي بالله: "فما أجد في زماني مياسير من الكتاب والتجار يجمل بمثلهم الملك ويلجأ المهم إليهم، مثل ابن الجصاص في التجار ومن يقاربه"[٦٠].

ولعل نظام الضمانات وتحكم الضامنين بما يصل إلى الدولة من إيرادات، يُعد احد أسباب العجز المالي، وتحكمهم أيضا في السلع والغلات التي تصل السوق وما رافق ذلك من ارتفاع الأسعار في كثير من الأحيان، فشاعت المجاعة والفقر في المجتمع، علماً إن الجذور التاريخية لنظام الضمانات يعود إلى زمن النبي ﷺ، حيث اقطع جماعة من المهاجرين والأنصار من أموال بني النضير، وكانت خالصة لرسول الله، وأعطى أبو بكر الصديق (بئر حجر)، وعمر أعطاه (بئر جرم)، وعبد الرحمن ابن عوف (سؤاله)، واقطع صهيبا (الطراطة)، ولما تولى الأمر معاوية بن أبي سفيان قطع الوظائف على أهل المدن فوظف أهل قنسرين أربعمائة وخمسين ألف دينار على الجماجم من ذلك الثلثان، وعلى الأردن مائة وثمانين ألف دينار على الجماجم من ذلك الثلثان وعلى فلسطين مثل ذلك [٦١]، ثم

وسع الخلفاء العباسيون المتأخرون في استخدام هذا النظام ففي القرن الثالث الهجري استأثر الأتراك بالسلطة واخذوا يعطون الولايات مقابل مبلغ من المال يدفع لدار الخلافة، وفي القرن الرابع الهجري شاع مبدأ منح الموظفين المدنيين أقطاعات بدلاً من الرواتب، لاسيما لما استأثر بني بويه بالسلطة في العراق، فكان أقطاع الوزراء يؤخذ منه إذا عزل ويعطى لمن يخلفه في الوزارة(٦٢).

إن السياسة التي اتبعها الخلفاء العباسيين من إعطاء موظفي المقاطعات من حرية في إدارة الأقاليم، كان سبباً في زيادة أطماعهم ومحاولة التوسع على الأقاليم الأخرى، واندلاع الصراعات بينهم وبين دار الخلافة مما انعكس سلباً على الجانب الاقتصادي لاسيما أسعار السوق، حيث ارتفاع أسعار السلع في بغداد، فالوزير حامد بن العباس قد ضمن من الخليفة المقتدر مجموعة من الضياع والبلدان بسواد بغداد وواسط والبصرة والأهواز بألوف الدنانير تدفع لخزينة الدولة " وكان نتيجة سوء تدبيره أن تحركت الأسعار أو ارتفعت في آخر سنة ٣٠٨هـ، فاضطربت العامة لذلك فقصدوا باب حامد، فخرج عليهم غلمانه فحاربوهم، فقتل من العوام جماعة ومنعوا يوم الجمعة الإمامة من الصلاة، وهدموا المنابر، وخربوا مجالس الشرطة واحرقوا الجسور، وأمر السلطان بمحاربة العوام فأخذوا وضربوا، وفسخ ضمان حامد وبيع الكر بنقصان خمسة دنانير"(٦٣).

ولما كان ضمان الولايات يعود بالفائدة للوزراء فقيل أن حامد بن العباس قد حصّل من أثمان الغلات لسنة واحدة خمسمائة ألف دينار ونيفا وأربعين ألف دينار، فبان أن في الضمان من الفضل أكثر من الضعف، بل أصبحت ولايات الأقاليم تباع وتشترى من الوزير مقابل مبلغ من المال يدفع إليه، فلما تمت وزارة أبي علي بن مقلة في خلافة المقتدر، سار أبو الحسين إلى أبي أيوب السمسار وبذل له عشرين ألف دينار، فقلّد أخوة أبو عبد الله البريدي أعمال الأهواز وجند يسابور(٦٤).

لقد كان لاستحداث منصب أمير الأمراء في خلافة الراضي سنة ٣٢٤هـ/٩٣٥م من آثار سلبية على الجانبي السياسي والاقتصادي معاً، ففي الجانب السياسي تم أبطال منصب الوزارة، فلم يعد الوزير ينظر في شيء في ظل وجود إمرة الأمراء "وصار ابن الرائق وكاتبه ينظران في الأمر كله، وكذلك كل من تقلد الإمارة بعد ابن الرائق،..."، واقر سليمان على وزارته (أي وزارة المتقي سنة ٣٢٩هـ)، "وليس له من الوزارة إلا اسمها، وإنما التدبير كله

إلى الكوفي كاتب بحكم (أمير الأمراء)"[٦٥].

أما الجانب الاقتصادي في ظل أمرة الأمراء قال المؤرخ الصولي يصف حال بغداد في عهد أمير الأمراء ناصر الدولة الحمداني من (٣٣٠-٣٣١هـ): "وكثر المتلصصة ببغداد وكبست دور المياسير، وخرج الناس عن بغداد هاربين إلى كل وجه، على انسداد طرقهم، ولو امنوا لخرج أضعاف من خرج، وغلت الأسعار في جمادى الآخرة غلاءً عظيماً، ومات الناس جوعاً ووقع فيهم الوباء، فكانوا يبقون على الطريق أياما لا يدفنون حتى أكلت الكلاب بعضهم، وعزّ كل شيء من سائر الأطعمة والملبوس"[٦٦]، هذا فضلاً عن الفتن والصراعات السياسية بين القوى المتواجدة في المنطقة التي أثرت على طبيعة السوق وأسعار السلع فيه، فقد كان من نتائج الحرب المندلعة بين معز الدولة البويهي وناصر الدولة الحمداني، ارتفاع أسعار السلع في الجانب الغربي من بغداد، وذلك لمنع ناصر الدولة الحمداني من ورود السلع من الموصل، حيث عساكره المنتشرون في الجانب الغربي يحولون بين أصحاب معز الدولة وبين الغلات، فبلغ الرطل من الخبز بدرهم وربع، بينما تم بيع أرطال خبز بدرهم في الجانب الشرقي لورود الزوارق من الموصل بالدقيق [٦٧].

لم تكن الكوارث الطبيعية بعيدة عما يحدث في هذه الفترة من ارتفاع الأسعار، وإتلاف المحاصيل الزراعية، وكثرة الأمراض والأوبئة، وكثرة الموتى في بغداد، وفي فترات مختلفة ففي سنة ٣٢٣هـ وقع حريق عظيم في منطقة الكرخ، احرق العطارين والصيادلة وأصحاب الدهون،..."[٦٨]، وفي سنة ٣٤٧هـ "كانت زلزلة ببغداد في نيسان، وكانت زلازل عظيمة في حلوان،..."[٦٩]، وفي سنة ٣٢٩هـ كان هناك غلاءً كبير في بغداد وبالتالي كثرت الموتى بسبب المجاعة حتى كان يدفن الجماعة في قبر واحد، ذلك بسبب قلة الأمطار في تلك السنة مما اثر في كمية الغلات الزراعية[٧٠].

ولا ننسى الاحتلال البويهي للعراق وتأثيره على الحياة الاقتصادية لاسيما قطاع الزراعة، الذي شهد تدهوراً ملحوظاً، مما تسبب في قلة مقادير الإنتاج، ومن ثم تدني مستوى المعيشة[٧١]، حيث اتبع البويهيون سياسة زراعية فاشلة تمثلت في توزيع الاقطاعات في القرى على قادة جنده عوضاً على رواتبهم، وإذا ما خربت أو أتلفت أقطاعاتهم عوضوا بغيرها وفي ذلك قال المؤرخ ابن مسكويه واصفاً هذه السياسة: " ممن ذلك اقطع أكثر أعمال السواد على حال خرابه ونقصان ارتفاعه وقبل عودته إلى عمارته،...، ورد الخاسرون

أقطاعاتهم فعوضوا عنها وتمت لهم نقائصها واتسع الخرق، حتى صار الرسم جارياً بان يخرب الجند أقطاعاتهم ثم يردوها ويعتاضوا عنها من حيث يختارون "، فجاءت على الجانب السياسي والإداري والاقتصادي على السواء بالخراب " فبطلت العمارات، وأغلقت الدواوين، وأمحى اثر الكتابة والعمالة ومات من كان يحسنها،..."(٧٢).

كما زاد البويهيون في فرض الضرائب والتي أثقلت كاهل الناس مما زاد من نقمتهم عليهم ويرجع ابن مسكويه ذلك إلى كثرة إسراف معز الدولة البويهي للأموال فقال: " ثم ركب معز الدولة الهوى في أمور غلمانه، فتوسع في أقطاعاتهم وزياداتهم وأسرف في تمويلهم وتخويلهم، فتعذر عليه أن يذخر لنوائبه فلم تزل مؤونته تزيد ومواده تنقص حتى حصل عليه عجز لم يكن واقفاً على حد منه بل يتضاعف تضاعفاً متفاقماً "، هذا فضلاً عن إهمال مشاريع الري من قبل البويهيين وإمرة الأمراء فقيل "انبثق نهر الرفيل، ونهر بوق فلم يقع بتلافيها حتى خربت بادوريا بهذين البثقين بضعة عشر سنه"(٧٣).

ورغم الإهمال للقطاع الزراعي، إلا إن هناك بعض الإصلاحات التي قام بها معز الدولة سنة ٣٤٤هـ في محاولة منه لمعالجة الأزمة المالية والاقتصادية، وتقليل نقمة الناس عليه، وشمل الإصلاح نظام الضرائب، لاسيما بعد أن اشتكى أهالي البصرة إلى الوزير أبي محمد المهلبي، من كثرة الرسوم والضرائب التي فرضها البريديون، والتي تسببت في زيادة أسعار السلع فبلغ الجريب من الحنطة والشعير مائتي دينار، فاصدر المهلبي أوامره بإعادة الرسوم القديمة إلى سابق عهدها، فحسن عمله من مكانته عند معز الدولة، وقام معز الدولة بسد نهر الرفيلو بادوريا، حيث خرج بنفسه وسد البثق بالتراب، ثم سد بثق النهروانات والتي قد عطلت، فما كان من نتائج ذلك أن عمّرت بغداد بالخضرة، وبيع الخبز النقي عشرين رطلاً بدرهم وذلك سنة ٣٤٤هـ(٧٤).

المبحث الرابع

الألقاب السياسية وأهميتها في تشكيل واردات الخلافة العباسية في القرن الرابع الهجري

قبل الحديث عن ظاهرة تفشي بيع الألقاب السياسية في القرن الرابع الهجري لأسباب ينسبها المؤرخون إلى تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية وما رافق ذلك من عجز مالي

في ميزانية الدولة آنذاك، لا بد من معرفة هل إن لهذه الظاهرة جذور تاريخية في الدولة الإسلامية؟ حيث إن المغيرة بن شعبة قد ولي الكوفة سنة ٤٢هـ/٦٦٢م من قبل معاوية بن أبي سفيان وتلقب بوالي الكوفة بعد أن بذل المال لذلك(٧٥).

لقد كانت ظاهرة بيع الألقاب والحصول على المناصب الهامة في الدولة كالوزارة مثلا ظاهرة متفشية، حيث كان الساعون لها يتنافسون في السعايات والوساطات ودفع الرشاوى إلى القادة والأتراك، والى نساء البيت العباسي(٧٦)، ففي خلافة أبو جعفر المنصور، نجد الربيع الحاجب يدفع مبلغ من المال وقدر بمائة ألف دينار، وذلك مقابل تولي يعقوب بن داود منصب الوزارة(٧٧).

ولم يقتصر شراء المناصب والألقاب على الموظفين، بل تعدى ذلك إلى الخلفاء العباسيين أنفسهم، وربما كان ذلك بتحفيز منهم على شيوع ظاهرة بيع الألقاب، وهو ما قام به الخليفة محمد المهدي (١٥٨-١٦٩هـ) حيث عرض المال إلى عيسى بن موسى قائلاً له: "انك أحببت عمك على تقديمي، وأنا أحب أن أخره عن هذا الأمر واجعله لابني، فإن عصيتني استحققت ما يستحق العاصي القاطع، وان أطعتني فما تبلغ أمنيتك ما انويه لك، قال: افعل ما تحب وخلع نفسه، فأمر له المهدي بعشرين ألف ألف درهم، واقطعه قطائع كثيرة، واقطع ولده"(٧٨). والشيء نفسه يقال عن الخليفة موسى الهادي (١٦٩-١٧٠هـ) حين اخذ ولاية العهد لابنه جعفر من هارون عارضاً عليه مقابل تنازله عن ولاية العهد ألف ألف دينار(٧٩).

أما لقبي القاضي و قاضي القضاة والذين يعدان من المناصب السياسية والدينية الحساسة في الدولة فلم تكن بعيدة عن ما يسمى بمبدأ العرض والطلب لمن يدفع أكثر وهو ما يسمى بالفساد الإداري، فكان شانه شأن الوزارة في القرن الثالث الهجري، ومثال على ذلك ما قام به القاضي حسين بن محمد الهاشمي قد بذل مائتي ألف درهم لأجل الحصول على قضاء البصرة سنة ٢٤٩هـ/٨٦٣م، فأخذ منه المال إلا انه لم يتقلد شيئاً قال المؤرخ ابن تغري بردي: ((يرحم الله من فعل معه ذلك وخالته، ويرحم من يقتدي بفعله مع كل ما يسعى في القضاء بالبذل والبرطيل))(٨٠).

عليه إن الصراع للحصول على المناصب والألقاب السياسية نظراً لما تدره على متوليها من ثروة كبيرة والتاريخ يشهد بذلك فمجرد تولي الوزير لمنصبه يقوم بإجراء مناظرة للوزير

السابق أو القاضي السابق، ويطالبه بالأموال التي جمعها إثناء وزارته مستخدماً في ذلك شتى أنواع المصادرة والتعذيب[٨١]، ولما كان الوزير الجديد يضع في اعتباره استرداد ما دفعه من أموال وبطرق ووسائل مختلفة من خلال كثرة تعيينه وعزله لموظفيه الإداريين الأمر الذي انعكس سلباً على منصب الوزارة بشكل خاص والخلافة بشكل عام، بدليل ما قان به أبو علي محمد بن عبيد الله الخاقاني، حيث عرف بكثرة توليه وعزله للموظفين مقابل الحصول على المال، وخلال وزارته التي استمرت قرابة السنتين[٨٢]، كما تلاعب الوزير ابن الفرات بمنصب القضاء من خلال توليه لأشخاص غير أكفاء، مقابل المال أو قد يكون إسداءً لخدمة قام بها احدهم إليه ويصف المؤرخ ابن الجوزي هذا التصرف قائلاً: "...، ولقد رأيت قرداً معلماً يقول له القراد: أتحب أن تكون بزازاً؟ فيقول نعم...، أتشتهي أن تكون وزيراً؟ فيومي برأسه لا، فيضحك الناس، وكان أول ما وضع من القضاء انه قلده أبا أمية الاحوص البصري، فانه كان بزازاً فاستتر ابن الفرات عنده،...، وقال له: إن وليت الوزارة فأي شيء تحب أن اصنع بك؟ فقال: تقلدني شيئاً من أعمال السلطان، قال: ويحك لا يجيء منك عامل ولا أمير ولا قائد ولا كاتب ولا صاحب شرطة فأي شيء أقلدك؟ قال: لا ادري، قال: أقلدك القضاء. قال: قد رضيت، ثم خرج ابن الفرات وولي الوزارة، وأحسن إلى أبي أميه وأفضل عليه وولاه قضاء البصرة وواسط والأهواز، وانحدر أبو أميه إلى أعماله وأقام بالبصرة، وكان قليل العلم يخطئ إلا إن عفته وتصونه غطيا على نقصه"[٨٣].

يرى المؤرخ التنوخي إن اختلال أمر القضاء قد سبق اختلال أمر الوزارة، فهو أول ما انحل من نظام سياسة الملك، وينسب ذلك إلى سوء إدارة الوزراء كأبن الفرات الذي أوصل إلى القضاء رجالاً لا علم لهم وذلك سعياً وراء الضمانات[٨٤]، ويتفق مع هذا الرأي ابن الجوزي حيث قال: ((نقلا عن ابن عياش: وكان أول ما انحل من نظام سياسة الملك فيما شاهدناه القضاء، فان ابن الفرات وضع منه وادخل فيه أقواماً لا علم لهم ولا أبوة، فما مضت إلا سنوات حتى ابتدأت الوزارة تتضح ويتقلدها من ليس بأهل حتى بلغت سنة نيف وثلاثين وثلاثمائة إلى أن تقلد وزارة المتقي أبو العباس الاصبهاني الكاتب، وكان في غاية سقوط المروءة والرقاعة))[٨٥].

ففي سنة (٣٥٠هـ/٩٦١م) تقلد أبو العباس عبد الله بن الحسن بن أبي الشوارب، القضاء بالحضرة من جانبي بغداد والمدينة، وتلقب بقاضي القضاة[٨٦]، وخلع عليه من دار

السلطان، ذلك لأن الخليفة امتنع من إن يصل إليه، وضرب بين يديه الدبادب على أن يحمل إلى خزانة معز الدولة احمد بن بويه كل سنة مائتي ألف درهم، وامتنع الخليفة من أن يصل إليه هذا القاضي في موكب أو غيره[٨٧]، ووصف ابن الكندي، القاضي محمد بن الحسن بن أبي الشوارب المتوفى سنة ٣٤٩هـ/٩٦٠م قائلاً: (لم يكن محموداً في ولايته ومنسوباً إلى الارتشاء في الأحكام)[٨٨].

لقد بقي الخليفة محافظاً على حقه في تعيين القضاة حتى في عهد التسلط البويهي، فقيل انه لما بويع المستكفي بالخلافة سنة ٣٣٣هـ/٩٤٤م سأل عن القضاة وكشف عن الشهود بالحضرة فأمر بإسقاط بعضهم وقبول بعضهم فأمتثل القضاة ما أمر به وقال العامة ساخرين: (إلى هنا بلغ سلطانه وانتهى في الخلافة أمره ونهبه)[٨٩]، ورغم إن أمراء الدولة البويهية قد اخذوا يولون تعيين القضاة، لكن هذا التعيين لا يتم إلا بعد موافقة الخليفة العباسي، فلما عين بهاء الدولة البويهي النقيب أبا احمد الموسوي والد الشريف الرضي قاضي القضاة والحج والمظالم سنة ٣٩٤هـ/١٠٠٣م، لم ينظر في القضاء لعدم سماح الخليفة القادر بالله (٣٨١-٤٢٢هـ) له بذلك[٩٠]، كما عرض عز الدولة بختيار سنة (٣٥٦-٣٦٧هـ) منصب قاضي القضاة لمن يدفع المبلغ الأكبر[٩١]، علماً أن ذلك قد بدأ منذ أيام الخليفة المقتدر بالله[٩٢]، و استمرت حتى العصر السلجوقي وتحديداً في خلافة المقتدي العباسي (٤٦٧هـ/١٠٧٥م) قال المؤرخ ابن الجوزي نقلاً عن عبد الله بن المبارك السقطي: (انه لما توفي محمد بن علي الدامغاني وكان يحمل إليه أموال كثيرة من الأمصار، وترشح ولده أبا عبد الله لقضاء القضاة وبذل مالاً جزيلاً،...)[٩٣].

ولعل من يمتلك ثروة طائلة هو من يتم ترشيحه لتولي منصب الوزارة، فالتاجر حامد ابن العباس قد تولى الوزارة سنة (٣٠٦هـ/٩١٨م)، نظراً لأنه ذو يسار عظيم[٩٤]، وقلد الراضي بالله (٣٢٢هـ/٩٣٤م) أبو علي بن مقلة الوزارة مقابل خمسمائة ألف دينار يدفعها لخزينة الدولة[٩٥]، ثم افتتحت الألقاب السياسية في الفترة البويهية بشكل كبير، فمنحت الألقاب إلى الأخوة الثلاثة الذين هم أبو الحسن علي بن بويه ولقب بـ(عماد الدولة)، وأبو علي الحسن بن بويه ولقب بـ(ركن الدولة)، وأبو الحسين احمد ولقب بـ(معز الدولة)[٩٦]، ويذكر ابن الجوزي الاتفاق الذي تم بين الخليفة الراضي بالله وعلي بن بويه سنة ٣٢٢هـ، حيث تعهد الأخير بدفع مبلغ ثمانية آلاف درهم خالصة لخزينة الدولة، مقابل منحه لقب

عماد الدولة وان يتم إطلاق يده في البلد يتصرف بها كيف يشاء، وكان السفير بينهما الوزير ابن مقلة، والذي حمل الخلع واللواء وأمره الخليفة بعدم تسليم الخلع إليه حتى يعطيه المال، إلا إن معز الدولة أساء استقبال رسول ابن مقلة واجبره على إعطائه الخلع وبقي رهينة عنده وهو يماطله بالمال حتى مات[٩٧].

وحمل عضد الدولة البويهي إلى الخليفة الطائع عقب الخلع عليه في سنة ٣٦٧هـ، وتلقيبه بـ(تاج الملة): ((الألطاف أي (التحف والهدايا)، والصواني والدست والطَارمة على يد خرشيد بن زيار بن ما فنه الخازن، وما حمل على خمس مائة حمال وكان خمسين ألف دينار عمانية في عشرة أكياس ديباجا ألواناً مختومة، وألف ألف درهم في مائتي كيس، وخمس مائة ثوب أصنافاً بين ثوب ديباج ملكي قيمته مائتا دينار،...))[٩٨]، ولما صار الأمر إلى صمصام الدولة البويهي سنة ٣٧٢هـ حمل إلى دار الخلافة ما حصر له أصنافه ومقاديره ومما جاء في ذلك " أن صمصام الدولة روسل الطائع لله في ذلك وسأل كتب عهد له مقرون بالخلع والألقاب واللواء وإمضاء ما قلده عضد الدولة من النيابة عنه، فأنعم بالإجابة ولقبه صمصام الدولة وشرَفه بالعهد واللواء والخلع السلطانية[٩٩]، عليه فإن دفع المال لتولي منصب الوزارة صار رسماً سار عليه بني بويه، ولم يقف الأمر عن ذلك بل قاموا بتعيين أكثر من وزير في وقت واحد، فكان هذا إنذار بإسقاط منصب الوزارة وضياع هيبتها، ففي عهد عز الدولة بختيار (٣٥٦- ٣٦٧هـ) حدث صراع بين الوزير أبي الفرج، وبين صاحب الديوان أبي قرة، حيث دفع الأخير المال لتولي ولاية واسط والتلقب بلقب الرئيس (صاحب الديوان)" وضمن أبو قرة عن هذا اللقب مالاً ثابتاً حتى أمضى له وخرج الأمر بان يخاطب به "، ويعلل المؤرخ ابن مسكويه الصراع بين الوزير وصاحب الديوان كان بسبب عز الدولة بختيار: (وكان معز الدولة أطلق لأبي الفرج وأبي الفضل عند إخراجه إياهما إلى جهتي عمان والبطيحة للحرب عليهما أن يضربا على أبوابهما بالدبادب في أسفارهما عند أوقات الصلوات، فصار ذلك رسماً لهما استمرا عليه ولم يقطعاه عند انصرافهما من وجه الحرب، فلما تقلد أبو قرة الديوان وأحب أن يضرب على بابه بالدبادب، فسأل أبو قرة مالاً فخرج أمر بختيار بان يطلق له ذلك)[١٠٠].

واسند فخر الدولة البويهي الوزارة إلى كل من أبي العباس الضبي وبذل فيها ستة آلاف ألف درهم، وأبو علي بن حمولة وبذل فيها ثمانية آلاف ألف درهم فأصبح هناك

وزيرين في وقت واحد سنة ٣٨٥هـ/٩٩٥م، وقيل انه شرط عليهما مبلغ عشرة ملايين درهم وفي ذلك قال ابن مسكويه: ((وجمع بينهما في النظر وخلع عليهما خلعتين متساويتين ورتب أمرهما على أن يجلسان في دست واحد، ويوقعا جميعاً، فيوماً يوقع هذا ويعلم ذاك، ويوم يوقع ذلك ويعلم هذا، ووقع التراضي بذلك ونظرا في الأعمال))[١٠١].

لقد أصبح الاستحواذ على الألقاب في القرن الرابع الهجري بطرق غير مشروعة، وهذا يدل في واقع الحال على مدى الاضطراب الذي أصاب الدولة والمجتمع، وهي ألقاب لا جوهر لها[١٠٢]، حتى وصل الأمر إلى أن جلال الدولة البويهي قد أطلق على وزيره أبي سعد بن ماكولا لقب علم الدين، سعد الدولة، أمين الملة، شرف الملك، وهو يكاد أول وزير لقب بالألقاب الكثيرة، ولعله أول من لقب باسم مضاف إلى الدين[١٠٣].

ولعل من الألقاب التي استحدثت في هذه الفترة لقب (أمير الأمراء) وكان لاستحداثه أسباب سياسية واقتصادية تمثلت في سوء تدبير الوزراء وعدم قدرتهم على مواجهة عجز ميزانية الدولة، نتيجة لانقطاع الإمدادات من مقاطعات الدولة، وهياج الجيش مطالباً بمستحقاته، وأمام ذلك اضطر الخليفة العباسي الراضي بالله إلى مراسلة أبي بكر محمد بن الرائق في مدينة واسط، وقلده الأمارة ورياسة الجيش وجعله أمير الأمراء، وأمر بان يخطب له على جميع المنابر في الممالك وبأن يكنى، وأرسل إليه الخلع واللواء مع ما كرد الديلمي من الساجية، في المقابل تعهد ابن الرائق بان يقوم بالنفقات وإزاحة علة الجيش والحشم وبعث إليه بألف دينار[١٠٤].

واستغل توزون التركي الضائقة المالية التي يعاني منها الخليفة المتقي بالله (٣٢٩-٣٣٣هـ) وتعهد له بان يقوم بكل ما يحتاج إليه من خلع وتشريفات وسائر أنواع النفقات إن ولاه منصب أمير الأمراء، إلا إن توزون قد استبد بالملك وضيق الخناق على الخليفة المتقي[١٠٥]، وقد استغل توزون منصبه هذا في عقد صفقات مشبوه لأجل الحصول على المال، حيث عقد اتفاق مع اللص ابن حمدي، وبموجبه وفّر له الحماية وخلع عليه وأثبته برسم الجند، على أن يدفع ابن حمدي في كل شهر لابن شيرزاد كاتب توزون مما يسرقه خمسة عشر ألف دينار، وكان ابن شيرزاد يستوفي هذه المبالغ من ابن حمدي مقابل وصولات رسمية[١٠٦].

وبذلك فان لاستحداث منصب أمير الأمراء تبعات سياسية خطيرة تمثلت في إبطال

منصب الوزارة، فلم يعد للخليفة وزير إنما كاتب ينظر في أمر الدولة، وأصبحت الأموال تحمل إلى خزائن أمير الأمراء، ويطلق للخليفة ما يحتاجه من مال، قال ابن الأثير: "وازداد أمر الخلافة إدباراً ولم يبق للخليفة وزير وإنما كان له كاتب يدبر إقطاعه واخراجاته وبالجملة لم يبقِ بيد المطيع إلا ما اقطعه معز الدولة مما يقوم ببعض حاجاته"(١٠٧).

وعلق المؤرخ البيروني واصفاً حال الخليفة بعد ان فقد جميع صلاحياته كخليفة، ولم يبقِ له غير امتيازاته الدينية قائلاً: "إن الدولة والملك قد انتقل في آخر أيام المتقي وأول أيام المستكفي من آل العباس إلى آل بويه والذي بقي في أيدي الدولة العباسية إنما هو أمر ديني اعتقادي لا ملكي دنيوي، فالقائم من ولد العباس الآن هو رئيس الإسلام إلا ملك"(١٠٨)، أما بروكلمان فعلق عن ذلك قائلاً: "وهكذا لم يعد للخليفة، بادي الرأي أيما سلطة خلا الزعامة الدينية العليا وهي كل ما تبقى لخلفائه أيضاً"(١٠٩).

عليه فإن الألقاب كانت تمنح بصورة عشوائية وبالتالي أصبحت وظائف الدولة محط للمساومة، هذه السياسة المتخبطة للخلفاء كانت لها آثارها السلبية على الجانب الاقتصادي على اعتبار إنها صارت المورد الأساسي لسد احتياجات القصر، ومن ثم خمول الخلفاء ولجوءهم إلى الحلول السهلة لمواجهة مشاكلهم مما يعكس ضعف الخلفاء قال البيروني: " وبنو العباس لما لقبوا أعوانهم بالألقاب الكاذبة وسووا فيها بين الموالي والمعادي، ونسبوهم إلى الدولة بأسرهم، ضاعت دولتهم، فإنهم أفرطوا في ذلك حتى احتيج للقائم بحضرتهم إلى فرقٍ بينه وبين غيرهم فثنوا له التلقيب ورغب في مثل ذلك غيرهم، وكان الراغب ينجح حاجته بالبذل وتنزاح علته بالإدلاء، فاحتيج ثانياً إلى الفرق بين هؤلاء وبين المختص بحضرتهم"(١١٠).

هذا يعني إن منح اللقب يعد شرطاً أساسياً لشرعية الحكم، بالإضافة إلى الخطبة وهذا ما يحدث لتولي الحكام والملوك أو السلاطين، بل أصبح اللقب ساري المفعول حتى لتولي المناصب الأخرى في الدولة فذكر انه: ((كان يقتضي اعتراف الخليفة علاوة على عهد التولية، إشارات السلطنة أمثال اللقب، وجواد المعركة المطهم والأعلام،...))(١١١).

في حين نُسب منح الألقاب لمن هب ودب إلى ضعف الجانب العسكري والذي يمثل قوة الدول وديمومتها، وهو ما كان يعانيه الخليفة في تلك الفترة: "إن الخليفة العاجز عسكرياً والذي يوزع على قادته المغرورين في أركان إمبراطوريته الأربعة ألقاباً مشرفة مثل ركن الدولة، وسيف الدولة أو عميد الملك أو ناصر الدين والدولة، يلعب لعبة الطرفين عندما

تبدأ الإمبراطورية بالضعف والإنهاك، فمن جهة يكون الرؤساء المحليون الجدد الذين وصلوا بقوة السيف بحاجة إلى واجهة من المشروعية والضمان الديني، ومن جهة أخرى لا يكون الخليفة المنهك عسكريا والمفتقر اقتصادياً إلا سعيداً جداً بأن يحافظ في سلطته على ما يغدقه المنتصرون عليه، الذين غالباً ما يضعون القانون في عاصمته الخاصة وقد كانت الألقاب التشريفية نوعاً من التوظيف وكان منح اللقب يجري وفق طقوس رسمية"[١١٢].

وينسب المؤرخ الصابي شيوع توزيع الألقاب في القرن الرابع الهجري إلى أسباب مالية بحته وليس سياسية أو عسكرية فقال: ((إن ما يخدم به الخليفة عند التقليد والتشريف بالتكنية واللقب لم يكن ذاك من قبل، وإنما كانت التفرقة تقع على حواشي الدار، فلما تغيرت الأحوال وضاقت المواد وقصرت الأموال، جُعل الرسم أن يخدم المولى أو الملقب الخزائن بما تمكنه الخدمة به على التجمل، والزيادة فيه من مال وثياب وطيب وآلات، ويعطى مع ذاك الكتاب والحواشي ما يُسلك فيه هذا السبيل))[١١٣].

وبذلك تطورت الألقاب بدلالاتها لتظهر مدى ما تفعله الألقاب في سياسة الدول مما يدل على قوة حكم الحاكم وشدته وظلمه وقساوته في حكم الرعية مثل السفاح والمنصور والرشيد وهي ألقاب تلقب بها خلفاء العصر العباسي الأول[١١٤]، بخلاف حكام العصر العباسي الثاني والثالث المعروفين بالضعف والجبن فكانت ألقابهم تعكس ضعفهم وجبنهم وكما وضحنا في صفحات سابقة من البحث.

الخاتمة:

إن من خلال موضوع البحث (الألقاب السياسية وأهميتها في تشكيل واردات الخلافة العباسية في القرن الرابع الهجري) توصلنا إلى النتائج التالية:-

١- هناك فرق بين اللقب والاسم والكنية، فاللقب هو اسم الشهرة وهو غير الاسم الأول، وقد يكون اللقب على سبيل التشريف والتفخيم، أو يكون على سبيل الإذلال والاهانة.

٢- الفشل السياسي والعسكري الذي وصلت إليه الخلافة العباسية لاسيما في القرن الرابع الهجري، وهذا واضح من ألقاب خلفاء هذه الفترة الموصوفين بالضعف كالمقتدر بالله أي إنهم اصبحوا يطلبون العون والمساعدة من الله وهذا واضح من ألقابهم المرتبطة باسم الله.

٣- كان بيع الألقاب السياسية ودفع الرشاوي ظاهرة متفشية وبشكل كبير في القرن الرابع الهجري لاسيما في منصبي الوزارة والقضاء وهما من المناصب الحساسة والهامة في الدولة، فكان لهذه الظاهرة تأثيرات سلبية على منصب الخلافة أيضاً.

٤- أصبح القضاء وهو منصب ديني مهم مسيس أي انه يخضع لسياسة الدولة، حيث يتدخل الوزراء وأمير الأمراء، وحتى السلاطين البويهيين في تعيين القضاة وفق رغباتهم وبما يخدم مصالحهم الشخصية.

٥- أن الجذور التاريخية لبيع الألقاب ترجع إلى العصر العباسي الأول، إلا انه شهد اتساعا كبيراً في القرن الرابع الهجري إذ لم يقتصر الأمر على الموظفين إنما تعداه إلى الخلفاء العباسيين فصار الخليفة يعرض المال مقابل شراء ولاية العهد لابنه.

٦- يعكس الاستحواذ على الألقاب وبطرق غير مشروعة مدى الاضطراب السياسي الذي شهدته الدولة، بحيث أصبحت الألقاب لا جوهر لها ولا قيمة وتمنح لمن هب ودب وليس لمستحقيها.

Abstract

Through our subject of search (political surnames and its importance in forming the retuens of Abbassy succession in the 4th century of hijrah) we reached to the following result.

1- There is adifferance between the surname and the name and the nickname , the surname is the famous name.it is not the first name ,it may be for the sake of honour or exagiration or to insult.

2- The polical and military failure which the Abbasysucceion reached to it during the 4thcenyury of Hijrah ,it was clear from the surname of successors of period like AL-mustaen that , Billah and AL - Muqtadir Billah , their names mean they asked the help from god.

3- The sold of the political surnames an the payment of the was familiar in a great deal in the Abbay succession in the 4thcentary of hijrah. this was happened in the position of the minister and the law. these positions were very sensitive and important in the state.

4- The law had become political religious position that mean it followee the policy of the state , the ministers , the privce of the princes even the Boyhisoltansenterfered to employ the judges according to their desire and to serve their interests.

5- The historical roots of selling surnames belonged to the first Abbassy period then this matter enlarged in the 4th century of hijrah. it was not limited for the employees but also for the Abbassy successor, the successor became giving money for the buying of successors position for his son.

6- The obtaining of thesurnames in illegal ways reflects the level of political agitated which was happev in the state , the surnames had pecome useless.

هوامش البحث

(١) الفراهيدي، أبو عبد الرحمن خليل بن احمد (ت:١٧٥هـ)، العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ط٢، مؤسسة دار الهجرة للنشر، د.م، ١٤١٠هـ، ١٧٢/٥؛ ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي بن احمد الأنصاري(ت: ٧١١هـ)، لسان العرب، تصحيح: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد صادق العبيدي، ط٣، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٩م، ٣٠٧/١٢.

(٢) العسكري، أبو هلال (ت:٣٩٥هـ)، الفروق اللغوية، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، ط١، قم، ١٤١٢هـ، ص٥١.

(٣) سورة الحجرات، (الآية:١١).

(٤) الأصفهاني، الراغب (ت: ٥٠٢هـ)، مفردات غريب القران، ط٢، د.م، ١٤٠٤هـ، ص٤٥٢.

(٥) العسكري، الفروق اللغوية، ص٥١.

(٦) الظاهري، خليل بن شاهين، الإشارات في علم العبارات، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٤٠م، ص٢١٦.

(٧) الدويش، احمد بن عبد الرزاق، فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، د.م، د.ت، ١١/ ٤٩٨.

(٨) ابن منظور، لسان العرب، ١٧٥/١٢.

(٩) سورة المسد، (الآية: ١).

(١٠) عبد الرحيم، محمد، خفايا ألقاب الآباء (موسوعة الألقاب)، ط١، دار الراتب الجامعية، بيروت، د.ت، ص١٠.

(١١) العاني، سامي مكي، معجم ألقاب الشعراء، ط١، مكتبة الفلاح للطباعة والنشر والتوزيع، دبي، ١٩٨٢م، ص٥-١١.

(١٢) المقريزي، تقي الدين احمد بن علي (ت:٨٤٥هـ)، النزاع والتخاصم فيما بين بني أمية وبني هاشم، تحقيق: حسين مؤنس، دار المعارف للنشر، القاهرة، ١٩٨٨م، ص٤٠.

(١٣) أبورغال: وهو أبو ثقيف، من ثمود، عن بجير بن أبي بجير قال: سمعت عبد الله بن عمرو يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول حين خرجنا معه إلى الطائف فمررنا بقبر، فقال: "إن هذا قبر أبيرغال وهو أبو ثقيف وكان من ثمود، وكان بهذا الحرم يدفع عنه، فلما خرج منه أصابته النقمة التي أصابت قومه بهذا المكان فدفن فيه". ينظر: ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن الدمشقي(ت: ٧٧٤هـ)، البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، ط١، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٨م، ١٥٧/١.

(١٤) سورة الحجرات، (الآية: ١١).

(١٥) ابن حنبل، احمد (ت: ٢٤١هـ)، مسند احمد، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، د.ت، ٣٨٠/٥.

(١٦) ابن الجوزي، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد القرشي البغدادي (ت:٥٩٧هـ)، زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٩٨٧م، ١٨٣/٧.

(١٧) الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القران، ط١،مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٩٩٧م، مج١٨/٣٢٦.

(١٨) الجياني، الأندلسي، ألقاب الصحابة والتابعين في المسندين الصحيحين، د.م، د.ت، ص٣.

(١٩) الريشهري، محمد، موسوعة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام في الكتاب والسنة والتاريخ، تحقيق: السيد محمد كاظم الطباطبائي ومحمود الطباطبائي، ط٢، دار الحديث للطباعة والنشر، ١٤٢٥هـ، ٥٨/٨.

(٢٠) الصابي، أبو الحسين هلال بن المحسن (ت:٤٤٨هـ)، رسوم دار الخلافة، تحقيق: ميخائيل عواد، ط٢، دار الرائد العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٦م، ص١٢٨.

(٢١) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، أمه لبانة بنت الحرث بن الحزن أخت ميمونة زوج النبي (ص)، كان محباً لعلي (عليه السلام) وتلميذه، ولد بمكة قبل الهجرة بثلاث سنين، ودعا له النبي بالفقه والتأويل، وكان حبر هذه الأمة، كف بصره في أواخر عمره وتوفي في الطائف سنة ٨٦هـ. ينظر: ألقمي، عباس (ت: ١٣٥٩هـ)، الكنى والألقاب، تقديم: محمد هادي الاميني، مكتبة الصدر للنشر، طهران، ٣٤٧/١.

(٢٢) الثعالبي، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف أبي زيد المالكي (ت: ٨٧٥هـ)، تفسير الثعالبي المسمى بالجواهر الحسان في تفسير القران، تحقيق: عبد الفتاح أبوستة، ط١، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٧م، ٥٦/١.

(٢٣) الخوارزمي، أبو عبد الله محمد بن احمد بن يوسف الكاتب (ت:٣٨٧هـ)، مفاتيح العلوم، ط١، مصر، ١٩٣٠م، ص٦٦.

(٢٤) مهران، محمد بيومي، الإمامة وأهل البيت، ط٢، مركز الغدير للدراسات الإسلامية، ١٩٩٥، ص٤٢.

(٢٥) الميرجهاني، حسين الميرجهاني الطباطبائي، مصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة)، طهران، ١٣٨٨هـ، ٣٣٦/١.

(٢٦) سورة الأعراف (الآية: ١٤٢).

(٢٧) سورة النساء (الآية: ٥٩).

(٢٨) ابن منظور، لسان العرب، ١٨٣/٤-١٨٤.

(٢٩) الكلباسي، أبو الهدى (ت: ١٣٥٦هـ)، سماء المقال في علم الرجال، تحقيق: محمد حسين القزويني، ط١، مؤسسة ولي العصر عليه السلام للنشر، قم، ١٤١٩هـ، ١٧١/١.

(٣٠) الصابي، رسوم دار الخلافة، ص١٢٩.

(٣١) الخضري، محمد، محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية (الدولة العباسية)، ط٢، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٦م، ص٤٤٠ وما بعدها.

(٣٢) ابن خلكان، احمد بن محمد بن إبراهيم (ت:٦٨١هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٥/٢.

(٣٣) أيوب، إبراهيم، التاريخ العباسي، بيروت، ١٩٨٦م، ص١١٤-١١٥؛ عبد الرحيم، خفايا ألقاب الآباء، ص٧.

(٣٤) مصطفى، شاكر، دولة بني العباس، الكويت، ١٩٧٤م، ٧٤/٢-٧٥.

(٣٥) الباشا، حسن، الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار، الدار الفنية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٩م، ص٦٠-٦٢.

(٣٦) عمارة، محمد، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، ط١، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٣م، ص٣٦٦.

(٣٧) ابن مسكويه، أبو علي احمد بن محمد بن يعقوب (ت: ٤٢١هـ)، تجارب الأمم وتعاقب الهمم، تحقيق: سيد كسروي حسن، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣م، مجـ٣/٥.

(٣٨) المصدر نفسه، مجـ٩/٥.

(٣٩) التنوخي، أبو علي المحسن بن أبي القاسم (ت:٣٨٤هـ) نشوار المحاضرة، د.ت، د.م،١١٢/١.

(٤٠) أنباء الزمن في أخبار اليمن من سنة ٢٨٠الى سنة ٣٢٢هجرية، تصحيح: محمد عبد الله ماضي، مكتبة الثقافة الدينية، د.م، د.ت، ص٦٧.

(٤١) ابن مسكويه، تجارب الأمم، مجـ١٤/٥.

(٤٢) أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني (ت: ٦٣٠هـ)، الكامل في التاريخ، تصحيح: محمد يوسف الدقاق، ط٣، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٨م، مجـ٧٥/٧.

(٤٣) بروكلمان، كارل، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة: نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط٥، دار العلم للملايين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٦٨م، ص٢٣٣.

(٤٤) عريب بن سعد (ت: ٣٢٠هـ)، صلة تاريخ الطبري، منشورات مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت، د.ت، ص١٢٧.

(٤٥) ابن الوردي، زين الدين عمر بن مظفر (ت: ٧٤٩هـ)، تاريخ ابن الوردي، ط١، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٦م، ٢٤١/١،٢٥١.

(٤٦) أبو بكر محمد بن يحيى (ت:٣٣٥هـ)، قطعة نادرة من كتاب الأوراق، تحقيق: هلال ناجي، ط١، دار الشؤون الثقافية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٠م، ص٣٧.

(٤٧) ابن مسكوية، تجارب الأمم، مجـ٥/١٣٥.

(٤٨) رضا، محمد سعيد، المصادرات في التاريخ، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، العدد١٥، ١٩٧٨م،

(٤٩) تاريخ الشعوب الإسلامية، ص٢٣٤.

(٥٠) قلعجي، محمد، معجم لغة الفقهاء، ط٢، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٨م، ص١١٩.

(٥١) الصدر، محمد باقر (ت:١٤٠١هـ)، فدك في التاريخ، تحقيق: عبد الجبار شرارة، ط١، مركز الغدير للدراسات الإسلامية، ١٩٩٤م، ص٢.

(٥٢) ابن مسكويه، تجارب الأمم، مجـ٥/١٣، ٦.

(٥٣) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق: عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د.ت، ٢٤١/١٣.

(٥٤) ابن مسكويه، تجارب الأمم، مجـ٥/١٥.

(٥٥) ابن الأثير، الكامل، مجـ٧/١١٧-١٢٢، ١٥٥.

(٥٦) ابن مسكويه، تجارب الأمم، مجـ٥/١٣٩.

(٥٧) ابن كثير، البداية والنهاية، ٢٠٢/١١.

(٥٨) الكتبي، محمد بن شاكر بن احمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر (ت:٧٦٤هـ)، فوات الوفيات والذيل عليها، تحقيق: علي محمد بن يعوض الله وعادل احمد عبد الموجود، ط١، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٠م، ص٣٥٤؛ التنوخي، نشوار المحاضرة، ٥/١.

(٥٩) ابن الأثير، الكامل، مجـ٧/٣٣٠.

(٦٠) الصولي، أبو بكر محمد بن يحيى، أخبار الراضي بالله والمتقي لله أو تاريخ الدولة العباسية من سنة ٣٢٢الى سنة ٣٣٣هجرية من كتاب الأوراق، عني بنشره: ج.هيورث.دن، ط٢، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٧٩م، ص١٦.

(٦١) الصولي، أدب الكتاب، تصحيح وتعليق: محمد بهجة الاثري، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤١هـ، ص ص٢١٠، ٢١٧.

(٦٢) السيد، أديب، ارمنية في التاريخ، ط١، المطبعة الحديثة، حلب، ١٩٧٢م، ص٢٣٥.

(٦٣) ابن الجوزي، المنتظم، ٢٤١/١٣؛ ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت:٨٠٨هـ)، تاريخ ابن خلدون المعروف بالعبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، مراجعة: سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٠م، ٤٦٢/٣-٤٦٣.

(٦٤) ابن مسكويه، تجارب الأمم، مجـ٥/٨٨-٨٩.

(٦٥) للمزيد ينظر: المصدر نفسه، مجـ٥/١٩٩؛ ابن الأثير، الكامل، مجـ٧/١٥٣.

(٦٦) أخبار الراضي بالله والمتقي لله، ص ص٢٣٤-٢٣٧.

(٦٧) ابن مسكويه، تجارب الأمم، مجـ٥/٢٧٨-٢٧٩؛ابن الجوزي، المنتظم، ٤٧/١٤؛ ابن الأثير، الكامل، مجـ٧/٢٠٨-٢٠٩.

(٦٨) أخبار الراضي بالله والمتقي لله، ص٦٨.

(٦٩) ابن الجوزي، المنتظم، ١١٤/١٤؛ ابن الأثير، الكامل، مجـ٧/٢٥٩.

(٧٠) ابن الأثير، الكامل، مجـ٧/١٥٨.

(٧١) الجنابي، خالد جاسم، دور البويهيين في التخريب الاقتصادي، الندوة العلمية الأولى المعقودة في قسم التاريخ، كلية التربية، بغداد، ١٩٩٠م، ص٤٧٥.

(٧٢) تجارب الأمم، مجـ٥/٢٨٢.

(٧٣) المصدر نفسه، مجـ٥/٢٣٧، ٢٨٣.

(٧٤) ابن مسكويه، تجارب الأمم، مجـ٥/٢٩٦؛ الدوري، عبد العزيز، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، ط٢، دار المشرق للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د.ت، ص٥٣-٥٤.

(٧٥) ابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة، القاهرة، ١٢٨٥م، ٤/ ٤٠٧؛ السيوطي، جلال الدين (ت:٩١١هـ)، الوسائل إلى مسامرة الأوائل، تحقيق: سعد أطلس، بغداد، ١٩٥٠م، ص١٥٢.

(٧٦) عبد الرزاق، احمد، البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك دراسة عن الرشوة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م، ص١٢.

(٧٧) زيدان، جرجي، تاريخ التمدن الإسلامي، القاهرة، ١٩٠٢م، ١٧٦/٢.

(٧٨) الصولي، أشعار أولاد الخلفاء وأخبارهم من كتاب الأوراق، الناشر: ج-هيورث-دن، مطبعة الصاوي، ١٩٣٦م، ص٣١٨.

(٧٩) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت:٣١٠هـ)، تاريخ الأمم والملوك، القاهرة، ١٣٢٦هـ، ٣٦/١٠.

(٨٠) ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن عبد الله البشبغاوي الظاهري (ت:٨٧٤هـ/١٤٧٠م)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، طبعة دار الكتب المصرية، ١٩٦٣م، ٣٢١/٣.

(٨١) الجهشياري، أبو عبد الله محمد بن عبدوس، الوزراء والكتاب، تحقيق: مصطفى السقا وآخر، القاهرة، ١٩٣٨م، من ط من المقدمة.

(٨٢) ابن طباطبا، محمد بن علي المعروف بابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، بيروت، ١٩٦٠م، ص٣١٣.

(٨٣) ابن الجوزي، المنتظم، ١٣٤/١٣.
(٨٤) التنوخي، نشوار المحاضرة، ١١٤/١.
(٨٥) المنتظم، ٢٤٢/١٣-٢٤٣.
(٨٦) لقب قاضي القضاة من الألقاب التي ظهرت في العصر العباسي الأول، وأول من تلقب به أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي، وكان قد سكن بغداد وولاه موسى بن المهدي القضاء بها، ثم هارون الرشيد من بعده، وأبو يوسف مشهور الأمر، ظاهر الفضل وهو صاحب أبي حنيفة، وافقه أهل عصره، ولم يتقدم احد في زمانه، وكان النهاية في العلم والحكم والرياسة والقدر، وأول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة. ينظر: البغدادي، أبو بكر احمد بن علي (ت: ٤٦٣هـ)، تاريخ بغداد أو مدينة السلام، ط١، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٧م، ٢٤٥/١٤-٢٤٨.
(٨٧) ابن الجوزي، المنتظم، ١٣٣/١٤؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، تصحيح: محمد يوسف الدقاق، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م، مجـ٧/٢٧١.
(٨٨) أبو عمر محمد بن يوسف (ت:٣٥٠هـ/٩٦١م)، الولاة والقضاة، تحقيق: جرست، ليدن، ١٩١٢م، ص٥٤٥؛ ابن الوردي، تاريخ، ٣٠٨/١.
(٨٩) المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين (ت:٣٤٦هـ)، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ط١، دار الفجري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٩م، ٢٦٩/٤.
(٩٠) ابن الأثير، الكامل، مجـ٧/٤٤٨-٤٤٩.
(٩١) سعادة، صفية، من تاريخ بغداد الاجتماعي في الفترتين البويهية السلجوقية، ط١، دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د.ت، ص٢٩.
(٩٢) ابن الجوزي، المنتظم، ١٣٤/١٣، ٢٤٢-٢٤٣.
(٩٣) المصدر نفسه، ٢٤١/١٦.
(٩٤) الصابي، تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، مطبعة اليسوعيين، بيروت، ١٩٠٤م، ص ص٣٢، ٢٢٠-٢٢١.
(٩٥) ابن العمراني، محمد بن علي بن محمد (ت:٥٨٠هـ)، الأنباء في تاريخ الخلفاء، تحقيق: قاسم السامرائي، ط١، دار الآفاق العربية، القاهرة، ١٩٩٩م،ص١٦٣.
(٩٦) الصابي، رسوم دار الخلافة، ص١٣١.
(٩٧) المنتظم، ٣٤٢/١٣.
(٩٨) الصابي، رسوم دار الخلافة، ص ص١٠٠-١٠١.
(٩٩) المصدر نفسه، ص١٠٢.
(١٠٠) تجارب الأمم، مجـ٥/٣٦٨-٣٦٩.
(١٠١) المصدر نفسه، مجـ٦/١٥٨.
(١٠٢) علي، وفاء محمد، الخلافة العباسية في عهد تسلط البويهيين، القاهرة، ١٩٩٠م، ص٩٨.

(١٠٣) الذهبي، شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان (ت: ٧٤٨هـ /١٣٧٤م)، تاريخ الإسلام، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٧م،٢٥٥/٢٨.

(١٠٤) ابن مسكويه، تجارب الأمم، مجـ١٩٨/٥.

(١٠٥) ابن العمراني، الأنباء في تاريخ الخلفاء، ص١٧١.

(١٠٦) ابن الأثير، الكامل، مجـ١٨٥/٧.

(١٠٧) المصدر نفسه، مجـ٢٠٧/٧-٢٠٨.

(١٠٨) أبو الريحان محمد بن احمد (ت:٤٤٠هـ)، الآثار الباقية عن القرون الخالية، وضع حواشيه: خليل عمران المنصور، ط١، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص١١٢.

(١٠٩) كارل، تاريخ الشعوب الإسلامية، ص٢٤٠.

(١١٠) المرجع نفسه، ص١١٢.

(١١١) المرنيسي، فاطمة، السلطانات المنسيات نساء رئيسات دولة في الإسلام، ترجمة: جميل معلَى وعبد الهادي عباس، ط١، دار الحصاد للنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٤م،ص٥٣.

(١١٢) المرجع نفسه، ص ص٥٢-٥٣.

(١١٣) رسوم دار الخلافة، ص١٠٢.

(١١٤) حسن، إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ط٧، دار النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٧م، ٤١٦/٣- ٤١٧؛ محمود، حسن، الشريف، أحمد إبراهيم، العالم الإسلامي في العصر العباسي، ط٤، القاهرة، ١٩٧٥،ص ٤٩١-٤٩٦.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

- القرآن الكريم

ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني (ت:٦٣٠هـ).

١- الكامل في التاريخ، تصحيح: محمد يوسف الدقاق، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

٢- أسد الغابة في معرفة الصحابة، القاهرة، ١٢٨٥م، ٤/ ٤٠٧.

الأصفهاني، الراغب (ت: ٥٠٢هـ).

٣- مفردات غريب القران، ط٢، د.م، ١٤٠٤هـ.

البيروني، أبو الريحان محمد بن احمد (ت:٤٤٠هـ).
٤- الآثار الباقية عن القرون الخالية، وضع حواشيه: خليل عمران المنصور، ط١، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د. ت،.
البغدادي، أبو بكر احمد بن علي (ت: ٤٦٣هـ)
٥- تاريخ بغداد أو مدينة السلام، ط١، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٧م.
التنوخي، أبو علي المحسن بن أبي القاسم (ت:٣٨٤هـ).
٦- نشوار المحاضرة، د.ت، د.م.
الثعالبي، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف أبي زيد المالكي (ت: ٨٧٥هـ).
٧- تفسير الثعالبي المسمى بالجواهر الحسان في تفسير القران، تحقيق: عبد الفتاح أبو ستة، ط١، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٧م.
الجهشياري، أبو عبد الله محمد بن عبدوس(ت:٣٣١هـ).
٨- الوزراء والكتاب، تحقيق: مصطفى السقا وآخر، القاهرة، ١٩٣٨م.
ابن الجوزي، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد القرشي البغدادي (ت:٥٩٧هـ).
٩- زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٧م.
١٠- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق: عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د.ت.
الجياني، الأندلسي.
١١- ألقاب الصحابة والتابعين في المسندين الصحيحين، د.م، د.ت.
ابن حنبل، أحمد (ت: ٢٤١هـ).
١٢- مسند احمد، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.
ابن خلكان، احمد بن محمد بن إبراهيم (ت: ٦٨١هـ).
١٣- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت: ٨٠٨هـ).
١٤- تاريخ ابن خلدون المعروف بالعبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، مراجعة: سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٠م.
الخوارزمي، أبو عبد الله محمد بن احمد بن يوسف الكاتب (ت: ٣٨٧هـ).
١٥- مفاتيح العلوم، ط١، مصر، ١٩٣٠م.
الذهبي، شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان (ت: ٧٤٨هـ)

١٦- تاريخ الإسلام، تحيقي: عمر عبد السلام تدمري، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٧م.
السيوطي، جلال الدين (ت: ٩١١هـ).
١٧- الوسائل إلى مسامرة الأوائل، تحقيق: سعد أطلس، بغداد، ١٩٥٠م.
الصابي، أبو الحسين هلال بن المحسن (ت:٤٤٨هـ).
١٨- رسوم دار الخلافة، تحقيق: ميخائيل عواد، ط٢، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٨٦م.
١٩- تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، مطبعة اليسوعيين، بيروت، ١٩٠٤م.
الصولي، أبو بكر محمد بن يحيى.
٢٠- أخبار الراضي بالله والمتقي لله أو تاريخ الدولة العباسية من سنة ٣٢٢الى سنة ٣٣٣هجرية من كتاب الأوراق، عني بنشره: ج.هيورث.دن، ط٢، دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٩م.
٢١- أدب الكتاب، تصحيح وتعليق: محمد بهجة الاثري، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤١هـ.
٢٢- أشعار أولاد الخلفاء وأخبارهم من كتاب الأوراق، الناشر: ج- هيورث - دن، مطبعة الصاوي، ١٩٣٦م.
الطباطبائي، محمد حسين.
٢٣- الميزان في تفسير القران، ط١،مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٩٩٧م.
ابن طباطبا، محمد بن علي المعروف بابن الطقطقي.
٢٤- الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، بيروت، ١٩٦٠م، ص٣١٣.
الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت:٣١٠هـ).
٢٥- تاريخ الأمم والملوك، القاهرة، ١٣٢٦هـ، ٣٦/١٠.
عريب بن سعد (ت: ٣٢٠هـ).
٢٦- صلة تاريخ الطبري، منشورات مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت، د.ت.
العسكري، أبو هلال (ت:٣٩٥هـ).
٢٧- الفروق اللغوية، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، ط١، قم، ١٤١٢هـ.
ابن العمراني، محمد بن علي بن محمد (ت:٥٨٠هـ).
٢٨- الأنباء في تاريخ الخلفاء، تحقيق: قاسم السامرائي، ط١، دار الآفاق العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٩م.
الفراهيدي، أبو عبد الرحمن خليل بن احمد (ت:١٧٥هـ).
٢٩- العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ط٢، مؤسسة دار الهجرة للنشر، د.م، ١٤١٠هـ.
الكتبي، محمد بن شاكر بن احمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر (ت:٧٦٤هـ).
٣٠- فوات الوفيات والذيل عليها، تحقيق: علي محمد بن يعوض الله وعادل احمد عبد الموجود، ط١، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٠م.
ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن الدمشقي(ت: ٧٧٤هـ).

٣١- البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، ط١، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٨م.
الكندي، أبو عمر محمد بن يوسف (ت:٣٥٠هـ/٩٦١م).
٣٢- الولاة والقضاة، تحقيق: جرست، ليدن، ١٩١٢م.
المقريزي، تقي الدين احمد بن علي (ت:٨٤٥هـ).
٣٣- النزاع والتخاصم فيما بين بني أمية وبني هاشم، تحقيق: حسين مؤنس، دار المعارف للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٨م.
المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين (ت:٣٤٦هـ).
٣٤- مروج الذهب ومعادن الجوهر، ط١، دار الفجري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٩م.
ابن مسكويه، أبو علي احمد بن محمد بن يعقوب (ت: ٤٢١هـ).
٣٥- تجارب الأمم وتعاقب الهمم، تحقيق: سيد كسروي حسن، ط١، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٣م.
ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي بن احمد الانصاري (ت: ٧١١هـ).
٣٦- لسان العرب، تصحيح: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد صادق العبيدي، ط٣، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٩م.
ابن الوردي، زين الدين عمر بن مظفر(ت: ٧٤٩هـ).
٣٧- تاريخ ابن الوردي، ط١، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٦م.

المراجع:

أيوب، إبراهيم.
١- التاريخ العباسي، بيروت، ١٩٨٦م.
بروكلمان، كارل.
٢- تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة: نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط٥، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٨م.
الباشا، حسن
٣- الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار، الدار الفنية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٩م.
الجنابي، خالد جاسم.
٤- دور البويهيين في التخريب الاقتصادي، الندوة العلمية الأولى المعقودة في قسم التاريخ، كلية التربية، بغداد، ١٩٩٠م.
حسن، إبراهيم حسن.
٥- تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ط٧، دار النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٧م.
الخضري، محمد.

٦- محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية (الدولة العباسية)، ط٢، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٦م.

الدوري، عبد العزيز.

٧- تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، ط٢، دار المشرق للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د.ت.

الدويش، احمد بن عبد الرزاق.

٨- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، د.م، د.ت.

رضا، محمد سعيد.

٩- المصادرات في التاريخ، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، العدد١٥، ١٩٧٨م.

الريشهري، محمد.

١٠- موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ، تحقيق: السيد محمد كاظم الطباطبائي ومحمود الطباطبائي، ط٢، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٥هـ.

زيدان، جرجي.

١١- تاريخ التمدن الإسلامي، القاهرة، ١٩٠٢م.

سعادة، صفية.

١٢- من تاريخ بغداد الاجتماعي في الفترتين البويهية السلجوقية، ط١، دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د.ت.

السيد، أديب.

١٣- ارمنية في التاريخ، ط١، المطبعة الحديثة، حلب، د.ت.

الصدر، محمد باقر (ت:١٤٠١هـ).

١٤- فدك في التاريخ، تحقيق: عبد الجبار شرارة، ط١، مركز الغدير للدراسات الإسلامية، ١٩٩٤م.

الظاهري، خليل بن شاهين.

١٥- الإشارات في علم العبارات، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٤٠م.

العاني، سامي مكي.

١٦- معجم ألقاب الشعراء، ط١، مكتبة الفلاح للطباعة والنشر والتوزيع، دبي، ١٩٨٢م.

عبد الرزاق، احمد.

١٧- البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك دراسة عن الرشوة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م.

عبد الرحيم، محمد.

١٨- خفايا ألقاب الآباء (موسوعة الألقاب)، ط١، دار الراتب الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د.ت.

علي، وفاء محمد.

١٩- الخلافة العباسية في عهد تسلط البويهيين، القاهرة، ١٩٩٠م.

ألقمي، عباس (ت: ١٣٥٩هـ).
٢٠- الكنى والألقاب، تقديم: محمد هادي الاميني، مكتبة الصدر للنشر، طهران.
قلعجي، محمد.
٢١- معجم لغة الفقهاء، ط٢، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٨م.
الكلباسي، أبو الهدى (ت: ١٣٥٦هـ).
٢٢- سماء المقال في علم الرجال، تحقيق: محمد حسين القزويني، ط١، مؤسسة ولي العصر (ع) للنشر، قم، ١٤١٩هـ.
محمود، حسن، الشريف، احمد إبراهيم.
٢٣- العالم الإسلامي في العصر العباسي، ط٤، القاهرة، ١٩٧٥م.
المرنيسي، فاطمة.
٢٤- السلطانات المنسيات نساء رئيسات دولة في الإسلام، ترجمة: جميل معلَى وعبد الهادي عباس، ط١، دار الحصاد للنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٤م.
مصطفى، شاكر.
٢٥- دولة بني العباس، الكويت، ١٩٧٤م.
مهران، محمد بيومي.
٢٦- الإمامة وأهل البيت، ط٢، مركز الغدير للدراسات الإسلامية، ١٩٩٥م.
الميرجهاني، حسين الميرجهاني الطباطبائي.
٢٧- مصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة)، طهران، ١٣٨٨هـ.